حسب توقعات الرئيس التنفيذي لشركة «شل»

النفط سيتوازن عند 90 دولاراً في الأمد البعيد

لندن – نيويورك – «وكالات»: رجحت بن فان بوردان الرئيس التنفيذي لشركة رويال داتش شل النفطية العملاقة أمس الخميس أن تتوازن أسعار النفط عند 90 دولارا للبرميل في الأمد البعيد.

وقالت بوردان في مؤتمر صحفي عبر الهاتف أن من غير الممكن التنبؤ بموعد عودة الأسعار إلى تلك المستويات، مشيرة إلى أن الأسعار ستظل متقلبة في الأجل المتوسط.

وظلت أسعار النفط متراجعة في آسيا أمس الخميس بعد أن أظهرت بيانات زيادة قياسية في مخزونات الخام الأمريكية مما دفع الأسعار لأقل مستوى في نحو ست سنوات خلال الجلسة السابقة. وقال محللون إن تخمة الأسواق العالمية ستواصل إبقاء السوق تحت ضغط.

وذكرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن مخزونات الخام الأمريكية ارتفعت نحو تسعة ملايين برميل الأسبوع الماضي، لتصل إلى 407 ملايين تقريبا في أعلى مستوى منذ بدأت الحكومة تسجيل البيانات في 1982.

كما تراجع سعر النفط في الأسواق الأمريكية إلى 49 دولارا للبرميل أمس الأول الأربعاء، بعد تقرير أظهر أكبر زيادة في مخزونات الخام الأمريكية منذ نحو عقدين في الأسبوع الماضي وصعود الدولار.

وقال معهد البترول الأمريكي إن مخزونات النفط الخام الأمريكية قفزت بواقع 12.7 مليون برميل في الأسبوع الماضي، أو ما يعادل ثلاثة أمثال الكمية المتوقعة،

■ مخزون البترول الأمريكي في أعلى مستوى له خلال عقدين ما أدى إلى المزيد من تراجع سعر البرميل

وشمل ذلك زيادة قدرها مليونا برميل في مستودع تسليم عقود نايمكس في كوشنج باوكلاهوما.

وإذا تأكدت تلك الزيادة الأسبوعية في تقرير لاحق لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فسوف تكون الأكبر منذ مارس 1994 وفق بيانات الإدارة وستأتي عقب زيادة قدرها 10.1 مليون برميل الأسبوع السابق.

وأظهرت بيانات أمريكية الأربعاء أن مخزونات النفط الخام التجارية في الولايات المتحدة قفزت الأسبوع الماضي إلى أعلى مستوى مسجل في حين تراجعت مخزونات البنزين والمشتقات.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إن مخزونات الخام زادت بمقدار 8.9 مليون برميل الأسبوع الماضي لتصل إلى 406.7 مليون برميل وهو أعلى مستوى لها منذ أن بدأت الإدارة الاحتفاظ بسجلات في 1982.

كانت توقعات المحللين تشير إلى زيادة قدرها 4.1 مليون برميل.

ونقل هذه الزيادة بعض الشيء عن تلك التي وردت في تقرير لمعهد البترول الأمريكي أمس الثلاثاء، لكنها تأتي في أعقاب زيادات قوية في الأسبوعين السابقين.

وهبط سعر الخام الأمريكي الخفيف أكثر من دولار بعد صدور بيانات المخزونات. وأشارت بيانات إدارة معلومات الطاقة إلى أن مخزونات الخام في نقطة تسليم العقود الآجلة في كاشنج باوكلاهوما زادت بمقدار 2.085 مليون برميل، لتصل إلى 38.87 مليون برميل.

وجاءت الزيادة في المخزونات على الرغم من قفزة كبيرة في معدلات التشغيل بمصافي التكرير بلغت 2.5 نقطة مئوية.

النفط الصخري يثير الجدل في العديد من الدول الغربية

وفي بريطانيا وقعت أكثر من 240 شركة ونقابة وجمعية محلية عريضة ضد التكسير بالمياه، بسبب آثاره المحتملة على البيئة والصحة. وهذه العملية تقضي بإيجاد تشققات تحت الأرض وإدخال مزيج من المياه والرمل والمنتجات الكيميائية إليها بما يسمح باستخراج الغاز المحتجز داخل الصخور. وتتركز المخاوف على التلوث الذي يمكن أن تسببه المواد الكيميائية وخصوصا بالنسبة إلى المياه. وتساءلت كارين ديتشفيلد أحدى الموقعين على العريضة قائلة: إن «السياحة والزراعة ستتأثران بشكل كبير. هل سترافقون عائلاتكم إلى تمضية العطل في حقل للغاز؟».

والموضوع يقسم أيضا المسؤولين السياسيين على المستوى الوطني ولو أن أيا من الأحزاب الكبيرة لا يعترض مبدئيا على

■ الغاز الصخري مازال يثير الانقسام في بريطانيا .. وخبراء يحذرون من تداعيات كارثية له على البيئة

الغاز الصخري. ورفض النواب البريطانيون الاثنين مبدأ تعليق هذه الأعمال على المستوى الوطني بناء على اقتراح لجنة برلمانية. فقد أقروا في المقابل تعديلات طرحها حزب العمال لوضع إطار أكثر تشددا حيال عمليات التنقيب التي سيتم حظرها بالكامل في الحدائق الوطنية والمحميات.

من جهته جعل رئيس الوزراء المحافظ ديفيد كاميرون بوضوح من مسألة تطوير هذه الطاقة الرخيصة والمتوافرة بغزارة، أولوية اقتصادية، في حين بدأت حقول النفط في بحر الشمال تنضب. وقال وزير المالية جورج أوزبورن إن «هذا البلد الذي كان أول من استخرج النفط والغاز من المياه العميقة، ينبغي أن لا يتجاهل مصادر الطاقة الجديدة مثل الغاز الصخري لمجرد أن هذا العمل صعب للغاية». وتستند الحكومة إلى مثال الولايات المتحدة حيث أمنت ثورة الغاز الصخري إعادة تحريك الاقتصاد وحيث أعلن الرئيس باراك أوباما للتو أن صفحة الأزمة طويت.

لكن تدهور أسعار النفط التقليدي منذ أشهر بات يهدد هذه المعجزة. فالغاز الصخري الذي ترتفع كلفة استخراجه، لا يقدم فعليا المزيد من التنافس. ثم أن مستوى الاحتياطات البريطانية غير مؤكد من جهة أخرى. واعتبر العلماء في مكتب الدراسات الجيولوجية البريطاني أنها «وفيرة» لكنهم لا يعرفون ما هي الكمية التي يمكن استخراجها منها. وعلى الرغم من الغموض، فقد تم حفر العديد من الآبار الاستكشافية في البلد في السنوات الأخيرة ولو أنه لم يبدأ الإنتاج بعد.

واضطرت كوادريلا في 2011 إلى وقف عمليات التنقيب في شمال شرق انكلترا بعد تسجيل هزات أرضية خفيفة، ومنحتها الحكومة لاحقا الإذن باستئناف عمليات التنقيب الاستكشافية وإنما عبر تعزيز عمليات المراقبة. وأعلنت مجموعة «إينيوس» الكيميائية ومقرها في سويسرا، العام الماضي أنها تعتزم استثمار مليار دولار في الاستكشاف مع طموح يتمثل بأن تصبح أكبر فاعل في هذا القطاع في البلد. وبينما يبقى التكسير بواسطة المياه محظورا في فرنسا، فإن المجموعتين الفرنسيتين توتال وغاز دو فرانس سويز اشترتا حصصا أيضا في أجازات الاستكشاف في بريطانيا.

اعتبر أن اقتصاد الولايات المتحدة يمضي في مساره رغم اضطرابات بالأسواق الأخرى حول العالم

«المركزي» الأمريكي يبقي نسب الفائدة قريبة من الصفر

واشنطن – «رويترز»: جدد مجلس الاحتياطي الاتحادي القول بأنه سيحافظ على التحلي «بالصبر» في تقرير موعد رفع أسعار الفائدة، مؤكدا إن الاقتصاد الأميركي يمضي في مساره على الرغم من اضطرابات في الأسواق الأخرى حول العالم.

وقال البنك المركزي الأميركي في بيان بعد اختتام اجتماع استمر يومين للجنته لصنع السياسة النقدية «اللجنة تقدر أنها يمكنها أن تكون صبورة في بدء تطبيع موقف السياسة النقدية».

وسلم مجلس الاحتياطي بأن التضخم تراجع بشكل أكبر عن المستوى الذي يستهدفه في الأجل الطويل، وأن ضغوط التضخم التي تستند إلى السوق انخفضت بشكل كبير وهو تقييم سلبي لضغوط التضخم بشكل أكبر مما ورد في بيانه في ديسمبر.

لكن نبرة أحدث بيان للمركزي الأميركي متفائلة بشكل عام وهو ما يبقيه في مسار نحو رفع الفائدة في وقت لاحق هذا العام. ولمح مسؤولون بمجلس الاحتياطي الاتحادي وخبراء اقتصاديون إلى أن رفع أسعار الفائدة والذي سيكون الأول في حوالي 10 سنوات سيحدث في الغالب بين يونيو وسبتمبر.

ولم يصدر الاحتياطي الاتحادي توقعات اقتصادية جديدة، ومن غير المقرر أن يعقد مؤتمرا صحافيا بعد اجتماعه الذي استمر يومين.

وجاء البيان في أعقاب تحول في السياسة بدا في ديسمبر حينما قال المركزي الأميركي إنه سيتحلى بالصبر فيما يتعلق برفع أسعار الفائدة، وأوضحت جانيت يلين رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي في مؤتمر صحافي أن «الصبر» يعني اجتماعين على الأقل.

وقال المركزي الأميركي في بيانه في ديسمبر إن هذا الاتجاه يتسق مع توجهه السابق لإبقاء أسعار الفائدة قرب الصفر لفترة زمنية طويلة بعد إتمام جولته الثالثة من مشتريات السندات والتي انتهت في أكتوبر. وحذف بيان اليوم الإشارة إلى توجهه السابق. وقال مجلس الاحتياطي «ينمو النشاط الاقتصادي بوتيرة قوية» متخليا عن إشارته إلى «وتيرة معتدلة» التي وردت في بيانه السابق. وأضاف قائلا «شهدت الأوضاع في سوق العمل مزيدا من التحسن مع مكاسب قوية في الوظائف وهبوط معدل البطالة».

وتبنى مجلس الاحتياطي البيان من دون معارضة.

بنك الاحتياطي الاتحادي الأميركي

الصين تعتزم خفض نمو اقتصادها المستهدف في 2015 إلى 7 %

الصين تتطلع لإصلاح الاقتصاد عبر خفض النمو

بكين – رويترز: ذكرت مصادر أن الصين تعتزم خفض النمو المستهدف إلى نحو 7% في 2015، وهو أقل نمو تستهدفه في 11 عاما، فيما يسعى صناع السياسات إلى إدارة تباطؤ النمو وتوفير الوظائف والمضي في إصلاحات تهدف إلى جعل الاقتصاد أكثر خضوعا لقوى السوق.

وأبلغ عدد من المطلعين على نتائج الاجتماع «رويترز» أن كبار رجال الحزب الشيوعي وصناع السياسات أقروا نسبة النمو المستهدف التي أعلنها رئيس الوزراء، لي كه تشيانغ، خلال الاجتماع السنوي للبرلمان في مارس، خلال جلسة مغلقة للمؤتمر الاقتصادي المركزي في ديسمبر.

ولم يتم الإعلان مسبقا عن النمو المستهدف الذي يأتي منسجما مع توقعات السوق.

وذكر أحد المصادر، وهو اقتصادي نافذ يقدم المشورة للحكومة «النمو الاقتصادي المستهدف هذا العام سيكون نحو 7%، لكن يجب أن تكون الـ7% هي الحد الأدنى».

وأضاف طالبا عدم ذكر اسمه لحساسية الموضوع «سيكون على الحكومة هذا العام أن تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والتوظيف والإصلاحات الهيكلية».

وعلى الرغم من الموافقة على المعدل المستهدف في ديسمبر لايزال من المحتمل تعديله قبل اجتماع البرلمان.

ولم يكن لدى مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة (رئاسة الوزراء) أي تعقيب على توقعات النمو حينما اتصلت به «رويترز».

حتى تستطيع مواجهة العقوبات الغربية وتبعات انهيار أسعار النفط

روسيا تنفق 35 مليار دولار لمواجهة الأزمة الاقتصادية

موسكو – «رويترز»: أظهرت خطة حديثة للحكومة الروسية أن روسيا تنوي إنفاق ما لا يقل عن 2.34 تريليون روبل (35 مليار دولار) لمساعدة الاقتصاد في مواجهة العقوبات الغربية وانهيار أسعار النفط.

وجرى تحديد تكلفة 22 من بين البنود الستين التي تتضمنها الخطة وهو ما يشير إلى أن التكلفة النهائية للخطة قد تكون أعلى بكثير من مبلغ 2.34 تريليون روبل، وهو القيمة الإجمالية لتكاليف البنود التي تم رصد تمويل لها. وقالت الخطة إن تلك التكاليف ما زالت تتوقف على مناقشة الحكومة لها.

وكان وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف قال أمس، إن الخطة لن تزيد المصروفات الإجمالية بالميزانية بسبب احتياطيات للميزانية وتخفيضات في أجزاء أخرى. وسيتم تمويل بعض البنود الرئيسية من صندوق الثروة الوطنية وهو صندوق سيادي قيمته 80 مليار دولار كانت مهمته في السابق تمويل مشروعات البنية التحتية.

ومن بين الإجراءات التي لها الأولوية يأتي أكبر بند منفرد وهو برنامج قيمته تريليون روبل لإعادة رسملة البنوك من خلال إصدار سندات حكومية وتم تمويله بالفعل من الميزانية الاتحادية للعام الماضي.

وتتضمن الخطة برنامجا منفصلا للمساعدة في إعادة رسملة بعض البنوك بقيمة 250 مليار روبل من صندوق الثروة الوطنية.

وتشمل الخطة 200 مليار روبل ضمانات حكومية لقروض لازمة «لتنفيذ مشروعات استثمارية» إلى جانب أهداف أخرى وافقت عليها الحكومة منها إعادة هيكلة ديون.

وقالت الخطة أيضا إن الحكومة تهدف لخفض «أغلب» خطط الإنفاق بنسبة عشرة بالمئة في 2015 باستثناء الإنفاق على الدفاع والإنفاق الاجتماعي وسداد الديون بهدف الوصول إلى ميزانية لا عجز فيها بحلول عام 2017.

وأضافت أن موارد الاستثمار في الميزانية ستتركز على المشروعات التي بدأت بالفعل وسيتم تأجيل بعض المشروعات الجديدة.

على صعيد متصل قال نيكولاي بودجوزوف نائب وزير الاقتصاد الروسي اليوم الأربعاء إن وزارة الاقتصاد تراجع طلبا من شركة روسنفت النفطية للحصول على تمويل قدره 1.3 تريليون روبل (19.2 مليار دولار) من صندوق الثروة الوطنية لتمويل 28 مشروعا. وأضاف أنه نظرا للوضع الاقتصادي الصعب فمن المتوقع أن تختار روسنفت والوزارة أهم المشروعات التي تحتاج إلى تمويل.

الاقتصاد الروسي تضرر بشدة من العقوبات

أسرع نمو لاقتصاد بريطانيا خلال 7 سنوات بـ 2.6%

لندن – «رويترز»: سجل الاقتصاد البريطاني في العام الماضي أسرع نمو سنوي له منذ العام 2007 برغم تباطؤ أكبر من المتوقع في الربع الأخير من 2014 وهو ما يبعث برسائل متباينة قبل الانتخابات البريطانية بمئة يوم فقط.

وقال مكتب الإحصاءات الوطنية إن الناتج المحلي الإجمالي البريطاني نما 2.6 بالمئة في العام 2014 ارتفاعا من 1.7 بالمئة في 2013 وهو ما يضعه على الطريق ليكون أسرع الاقتصادات المتقدمة نموا في العام الماضي.

وبالرغم أن معظم البلدان لم تعلن حتى الآن بيانات النمو للعام 2014 فإن معدل النمو البريطاني يتفوق على تقديرات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصادات المتقدمة الأخرى في العام الماضي في دعم لرئيس الوزراء ديفيد كاميرون قبل الانتخابات العامة في السابع من مايو.

ويتوقع صندوق النقد الدولي نموا قدره 2.7 بالمئة في العام الحالي برغم أن محللين توقعوا في مسح أجرته رويترز تباطؤا طفيفا إلى 2.4 بالمئة في المتوسط.

وأظهرت البيانات فقدان بعض القوة الدافعة حيث تراجع النمو في الشهور الثلاثة الأخيرة من 2014 إلى 0.5 بالمئة من 0.7 بالمئة في الربع الثالث مقارنة مع توقعات لأغلب الخبراء الاقتصاديين من القطاع الخاص بتباطؤ إلى 0.6 بالمئة.

لكن جو جريس كبير الخبراء لدى مكتب الإحصاءات الوطنية قال إن «من السابق لأوانه قول» ما إذا كان هذا التباطؤ سيستمر.

وقال «لا يزال قطاع الخدمات المهيمن مزدهرا في الوقت الذي حدث فيه انكماش في قطاعات مثل الإنشاء والتعدين وإمدادات الطاقة وهو ما قد يكون شاذا».